الباب الأول

مقدمـــــة

مشكلة البحث

أهداف البحث

الطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات

محتويـــات الرســـالة

الاستعراض المرجعـــى

الباب الأول

مقدمة

تمهيد :-

تعتبر المشكلة الغذائية من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل فكر وعقل شعوب وحكومات العالم بأسرها وخاصة الدول النامية والتي تعاني العديد من المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة نقص الغذاء . وزيادة الواردات وما يترتب عليه من عجز في ميزان المدفوعات ولذلك فإن مصر تهتم بموضوع الأمن الغذائي وتوفير الاحتياجات الغذائية للشعب المصري وخاصة من السلع الاستراتيجية في مقدمتها القمح حيث يحتل الخبز المرتبة الأولى من غذاء معظم طبقات الشعب وخاصة لفئات محدودي الدخل .

ومن المعروف أن الفجوة القمحية ناتجة عن قصور وعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك المتزايد وخاصة أن مصر تتسم بالزيادة المضطردة في عدد السكان . هذا وتحاول الدولة إيجاد بعض الحلول لخفض الفجوة القمحية ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من القمح وذلك من خلال تبني حملة قومية للقمح من أجل زيادة إنتاجه عن طريق عمليات التوسع الأفقي والرأسي للمحصول وخاصة خلال فترة التحرر الاقتصادي حيث قامت باتباع بعض السياسات التسعيرية مثل إلغاء التوريد الإجباري ورفع سعر المحصول والذي أدى إلى تشجيع المزارعين على التوسع في الإنتاج الكلي. مما أدى إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي من ٣٥,٩ % فى ١٩٨٧ (بداية فترة التحرر الاقتصادي) إلى حوالى ٥٥% فى ١٩٩٦ ، هذا ومن المتوقع أن تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى نحو ٦١ % فى ٢٠٠٠ في محاولة لخفض الواردات القمحية وما يترتب عليها من أعباء على ميزان المدفوعات المصرية . ومن هذه الحلول إدخال بدائل لدقيق القمح في صناعة الخبز مثل إدخال دقيق الذرة بنسبة ٢٠ % اعتبارا من شهر نوفمبر ١٩٩٨ .

مشكلة البحث

على الرغم من أهمية القمح كمحصول استراتيجي هام فإن مشكلة الاستهلاك المتزايد من القمح وعجز الإنتاج المحلى عن تغطية وسد احتياجات السكان تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الدولة خاصة مشكلة توفير الخبز بالكمية المطلوبة والجودة المناسبة للاستهلاك

الآدمي وبالسعر الذي يتناسب مع مستويات الدخول السائدة بالمجتمع والتي تمثل مشكلة تواجه الاقتصاد المصري وما يترتب على ذلك من تحمله لأعباء ثقيلة في صورة دعم لرغيف الخبز وأثر ذلك على ميزان المدفوعات .

أهداف البحث :

تهـدف الدراسة لإلقاء الضوء على إنتاج بعض محاصيل الحبوب وعلى رأسها القمح والذرة الشامية وذلك على المستوى القومي والإقليمي لمحافظة القليوبية للتعرف على الجدارة الإنـتاجية لتـلك المحاصـيل عـلى المستويين خلال فترة الدراسة. وكذلك دراسة الكميات المسـتهلكة من القمح والعوامل المؤثرة على استهلاك الخبز ، بالإضافة لدراسة تطور الفجوة القمحيـة في مصر والعوامل المؤثرة عليها وطرح بعض المقترحات والحلول لحد منها ، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المخابز أثناء عمليات التصنيع ، وكذلك الـتعرف عـلى مستوى جودة إنتاج الرغيف من وجهة نظر المستهلك وما يترتب عليها من خفض لنسبة الفاقد من الخبز .

الطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات :

تحقيقـا للأهـداف البحثية للدراسة فقد اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الوصفي والكمـي باسـتخدام بعـض الأدوات الإحصائية التي تتواءم مع طبيعة البيانات مثل الانحدار البسـيط والمـتعدد مع اختبار جودة التوفيق والارتباط ، إلى جانب اختبار المعنوية باستخدام اختباري (ت ، ف) .

هـذا وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين من البيانات أولهما مصدر البيانات الثانوية المنشـورة وغيـر المنشـورة من مصادر مختلفة مثل الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والإحصاء بوزارة الزراعة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ومديريتي التموين والزراعة بمحافظة القليوبية . وثانيهما استخدام استمارة الاستبيان في الحصول على البيانات الأوليـة بطـريقة المقابلة الشخصية ، هذا وتتكون العينة العشوائية من ١٥٠ مستهلك موزعة عـلى مركـزي بنها وكفر شكر بعدد ١٠٠ مستهلك موزعة على مدينة بنها و قريتي جمجرة والشموت . بالإضافة إلى عدد ٥٠ مستهلك بمدينة كفر شكر وقرية المنشاة الكبرى التابعة لها

، كمـــا تضـــمنت العيـــنة عدد ٥٠ مخبزا موزعين على مركزي بنها وكفر شكر تم توزيعهم كالتالي ٣٨ مخبز بمركز بنها ، ١٢ مخبز بمركز كفر شكر.

محتويات الرسالة :

اشـــتملت الرســـالة عـــلى خمســـة أبواب بالإضافة إلى الملخص والملحق والمراجع والمـــلخص بالـــلغة الإنجـــليزية . ويتناول الباب الأول مقدمة تتضمن مشكلة البحث وأهداف الدراســـة و الطـــريقة البحـــثية ومصادر جمع البيانات بالإضافة إلى الاستعراض المرجعي للدراســـات السابقة في مجال إنتاج واستهلاك القمح والفجوة القمحية والفاقد وعمليات تصنيع القمح ووسائل إدخال بدائل جديدة في صناعة الخبز.

أمـــا الباب الثاني فإنه يتناول إنتاج أهم محاصيل الحبوب ويشتمل على فصلين يختصا بدراسة محصولي القمح والذرة الشامية من حيث تطور المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية والإنتاج الكـــلي وأثـــر سياسة الإصلاح الاقتصادي على تلك المتغيرات سواء على مستوى جمهورية مصر العربية أو مستوى محافظة القليوبية .

بيـــنما يشـــتمل الباب الثالث على ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول تطور الاستهلاك القومي والفـــردي مـــن القمـــح ودقيقه وأهم العوامل المؤثرة عليه كما يختص الفصل الثاني والثالث بدراسة بعض مفاهيم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والفجوة القمحية والعوامل المؤثرة عليها .

ويضم الباب الرابع ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول تسويق القمح ويتناول الفصل الثاني أهم الصـــناعات التحويلية القائمة على القمح مثل صناعتي الطحن والخبز بأنواعه المختلفة كذلك يتناول الفصل الثالث الفاقد والعوامل المسببة له وأثره على حجم الفجوة القمحية .

ويشـــتمل الـــباب الخامس والأخير على ثلاثة فصول . الفصل الأول منها يتناول طريقة أخذ العينة وكيفية اختيار مراكز وقرى العينة وتوزيع حجم العينة المختارة من مركزي بنها وكفر شكر .

ويتـــناول الفصـــل الـــثاني أهم العوامل المؤثرة على إنتاج الخبز بعينة الدراسة من المخابز ومقـــاييس الكفـــاءة الإنتاجية لها بينما تناول الفصل الثالث أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الخبز للمستهلكين بعينة الدراسة وأهم الآراء والمقترحات لهم لرفع الكفاءة التصنيعية .

الاستعـراض المرجعـى

تمهيد :

يتـناول هذا الجزء من الدراسة الاستعراض المرجعى للدراسات السابقة فى المجالات المرتـبطة بموضوع الدراسة حيث تم تصنيف تلك الدراسات وفقاً لعدة محاور أساسية هى : إنـتاج القمح، استهلاك القمح، الفجوة القمحية، الفاقد، تصنيع القمح والدراسات التى تمت على إدخال بدائل فى صناعة الخبز. بالإضافة إلى استعراض أهم توجهات الدراسة .

أولاً : الاستعراض المرجعى الخاص بإنتاج القمح

أوضحت دراسة عفيفى[1] أن هناك اتجاه عاماً متزايداً لإنتاج القمح وأن معدل الزيادة السـنوية بـلغ نحـو ٢,١% خلال الفترة من ٤٥-١٩٦٤، أما معدل الزيادة السنوية بالنسبة للإنتاجية الفدانية القمحية فقد بلغ نحو ٠,٢٧% خلال نفس الفترة.

فى دراسـة قـام بها زكى[2] عن التركيب المحصولى الأمثل لمحافظة القليوبية، تبين نـدرة زراعة محصول القمح بمراكز بنها وطوخ والقناطر الخيرية والخانكة وكفر شكر بينما تمت زراعة مساحات قدرها ٧٨٨، ٣٥٠٦ فدان بمركزى شبين القناطر وقليوب على التوالى. وعـليه فقـد اعتـبرت محافظـة القليوبية غير منتجة للقمح بالرغم من تخصصها فى إنتاج محاصيل أخرى لتعظيم صافى الدخل المزرعى للوحدة الأرضية.

وفى دراسـة أخـرى أشـارت "عفيفى"[3] أن الطاقة الإنتاجية القمحية اتخذت اتجاهاً تصـاعدياً بمعدل قدره ٩,٤ ألف طن فى حين تناقصت الرقعة القمحية بمعدل يبلغ نحو ١٦,٥ ألـف فـدان سنوياً خلال فترة الدراسة (٥٠-١٩٧١) نتيجة للاتجاه لزراعة الخضر والفاكهة

---

(١) وسـيمة مصـطفى عفيفـى : "المشاكل التموينية الاقتصادية لحبوب الخبز فى ج.م.ع"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.

(٢) مجـدى حنا زكى : "دراسة التركيب المحصولى الأمثل بمحافظة القليوبية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٧٠ .

(٣) وسـيمة مصـطفى عفيفى : "اقتصاديات المنتجات النهائية لحبوب الخبز"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٧٤ .

والقصب والفول والعدس أما متوسط الغلة الفدانية خلال تلك الفترة فقد عكس معدلاً تصاعدياً بنحو ٠,١٧ طن وإليه يرجع الزيادة فى الطاقة الإنتاجية القمحية.

وفى دراسة أجرتها "إسماعيل"[١] عن تكاليف إنتاج بعض المحاصيل الزراعية فى مصر اتجاه التكاليف الإنتاجية للقمح نحو الزيادة نتيجة زيادة أجور العمال وخاصة فى السنوات الأخيرة حيث اتجه متوسط تكاليف إنتاج الإردب القمحى نحو التزايد أولاً ثم اتجه نحو التناقص ثم التزايد مرة أخرى. وكانت محافظة القليوبية ضمن المحافظات التى تميزت بانخفاض تكلفة إنتاج القمح منها بجانب المنوفية والفيوم والشرقية والغربية ودمياط، كما بلغ متوسط ربحية الفدان بالجمهورية حوالى ٢١ جنيه خلال الفترة (٦٦/٦٥ - ١٩٧٥/٧٤). كما كانت محافظة القليوبية إحدى المحافظات التى زاد بها متوسط الربحية الفدانية على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة سابقة الذكر، ويرجع ذلك لارتفاع سعر التبن فى السنوات الأخيرة.

وفى دراسة أجراها "الخولى وآخرون"[٢] عن تباين وجهات نظر الزراع والمجتمع بالنسبة لتخصيص الرقعة الأرضية المزرعية لإنتاج الزروع الحيوانية غير التقليدية مقابل الاستغناء عن الزروع الحقلية الرئيسية، اتضح اتجاه الزراعة فى السنوات الأخيرة إلى زيادة الرقعة المزروعة من الزروع ذات الأسعار المرتفعة كالفاكهة والخضر والمنتجات الحيوانية والتى لا تخضع عادة للتسعير الحكومى أو التسويق التعاونى وعزفوا بذلك عن الزروع الاستراتيجية كالقطن والأرز والقمح. ويعزى ذلك إلى السياسات الإنتاجية والتسعيرة الراهنة حيث لا تحقق هذه المحاصيل عائداً مجزياً لزراعها بالمقارنة ونظيرتها التى تحققها للاقتصاد القومى . بينما حققت محاصيل الفاكهة والخضر والمنتجات الحيوانية والأعلاف، ميزة نسبية أكبر للزراع تفوق التى تتحقق للمجتمع.

---

(١) بسنت كمال إسماعيل : "دراسة تحليلية لتكاليف إنتاج بعض المحاصيل الزراعية فى ج.م.ع"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، ١٩٧٧ .

(٢) عثمان أحمد الخولى (دكتور) وآخرون : "تباين وجهات نظر الزراع والمجتمع فى تخصيص الرقعة الزراعية المزرعية لإنتاج الزروع الحيوانية والغير تقليدية مقابل الزروع الحقلية الرئيسية"، بحث منشور، مجلة حوليات العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، المجلد (٣٠)، العدد (١).

فى دراســة أجــراها "راجح، يس"[1] خاصة بالتحليل الاقتصادى الكمى للتغيرات فى الإنــتاج والربحية لبعض المحاصيل منها : القمح، والذرة الشامية، والفول البلدى فى محافظة القليوبية بالمقارنة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة بين عامى ١٩٧٠، ١٩٨٠ من ناحية وعــلى التحــليل الاقتصــادى الكمى للتركيب الربحى المزرعى لتلك المحاصيل خلال نفس الفــترة مــن ناحيــة أخرى. وذلك باعتبارها من المتغيرات الاقتصادية المستقلة ذات التأثير المباشــر عــلى القرارات الإنتاجية أو الإدارية المزرعية فى توجيه الموارد ، وبالتالى على الــتركيب المحصولى للبلاد . هذا وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه بالنسبة للقمح والفول البلدى كــانت معــدلات الزيادة فى قيمة الناتج على مستوى محافظة القليوبية أقل منه على مستوى الجمهوريــة، ومــن ثم لم تتجاوز نسبة الزيادة فى الربح بمحافظة القليوبية عن نحو ١% من قيمــة الــناتج الكــلى خــلال الفترة موضع الدراسة، بينما بلغت حوالى ١٠% على مستوى الجمهورية.

وفى دراسة أخرى لــ "راجح"[2] عن المعايير الاقتصادية لتخصيص الرقعة الزراعية لإنــتاج الزروع الحقلية الرئيسية بمحافظة القليوبية، أوضحت النتائج أن محصول القمح حقق ربحية فدانية/ موسم/ شهر/ والجنيه المنفق على زراعته أعلى من نظيره بالنسبة لمحصولى القطــن والذرة الشامية . كما أظهرت النتائج العلاقة التنافسية بين القطن والقمح على استخدام الموارد فى الدورة الزراعية . هذا ونتيجة لتفوق ربحية محصول القمح بالنسبة لكل من الفدان والجــنيه المــنفق على مستوى كل من الموسم الزراعى والشهر من مدة مكث المحصول فى الأرض بالنســبة لجميــع الفــئات الحيازية بالعينة ، الأمر الذى جعل الدراسة توصى بإعادة تخطيط الدورة الزراعية بمحافظة القليوبية على أساس المفاضلة بين المشروعات الزراعية من ناحيــة الــربحية حــتى تتناسب والكفاءة الاقتصادية لتوزيع الموارد الأرضية المحدودة بين

---

(١) محمد السيد راجح (دكتور)، صابر سيد أحمد يس (دكتور) : "تحليل اقتصاديات مقارن لتكاليف إنــتاج وربحية بعض الزروع الحقلية فى محافظة القليوبية وفى ج.م.ع"، نشرة بحثية رقم ١٩٩٥، كلية الزراعة، شبرا الخيمة، عين شمس، يوليو ١٩٨٢ .

(٢) محمــد راجــح (دكتور) : "المعايير الاقتصادية لتخصيص الرقعة الزراعية لإنتاج الزروع الحقلية الرئيسية بمحافظة القليوبية"، حوليات مشتهر، المجلد (٢٤)، العدد (٢)، ١٩٨٦ .

المحاصيل الحقلية الرئيسية مع التوسع فى زراعة القمح على حساب القطن فيما عدا الأصناف التى تقبل عليها الأسواق الخارجية.

فى دراسة أجراها "هلال"[1] عن تأثير بعض العوامل الاقتصادية على المساحة المزروعة بالذرة الشامية فى مصر ، تبين أن المساحة كانت أكثر تأثيراً على الإنتاج الكلى لهذا المحصول . كما تبين أن السعر المزرعى والتكاليف الفدانية المزرعية لمحصول الذرة الشامية مقوماً بالأسعار الجارية فى السنة السابقة وأكثر المتغيرات الاقتصادية المدروسة تأثيراً معنوياً على مساحة الرقعة المزروعة لهذا المحصول فى العام التالى . فى حين لم تثبت معنوية بقية العوامل الاقتصادية المدروسة على المساحة المزروعة بالمحصول.

وفى دراسة لـ "الشيمى"[2] عن الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لمحصول القمح فى محافظات مصر. أوضحت النتائج أن الرقم القياسى للإنتاجية الفدانية القمحية وصافى الدخل الفدانى القمحى بمحافظة القليوبية ارتفع عن ١٠٠% بالإضافة إلى محافظات المنوفية وأسيوط والجيزة والغربية والمنيا والدقهلية والشرقية والتى تصدرت قائمة محافظات الجمهورية وذلك خلال فترات الدراسة الأربعة (٦٨-١٩٧٢)، (٦٣-١٩٧٧)، (٧٨-١٩٨٢)، (٨٣-١٩٨٥) بالمقارنة بنظيرتيها بالجمهورية . بينما كان الرقم القياسى للغلة الفدانية القمحية وصافى العائد الفدانى لمحصول القمح فى المحافظات غير المذكورة أقل من ١٠٠% ، مما يعنى أنه يجب الاهتمام بزراعة القمح فى المحافظات سالفة الذكر ومن ثم زيادة صافى الدخل الفدانى من القمح بحوالى ١٥,٦% وبالتالى زيادة الدخل الزراعى بحوالى ٧,٦ مليون جنيه وكذا زيادة متوسط إنتاج الفدان بحوالى ١٠% وزيادة الناتج المحلى من القمح بحوالى ١٥٤,٧ ألف طن وذلك باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

أوضح أحمد[3] فى دراسة تحليلية للتركيب المحصولى للحاصلات الزراعية فى الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ اعتبار محصول القمح والبرسيم المستديم والبرسيم التحريش والفول البلدى والخضروات الشتوية من أهم المحاصيل الشتوية حيث تمثل هذه المحاصيل حوالى ١٣,٥%،

---

(١) مجدى محفوظ هلال (دكتور) : "تأثير بعض العوامل الاقتصادية على المساحة المزروعة بالذرة الشامية فى مصر"، بحث منشور، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد ١٨، العدد ٢، ١٩٨٧ .

(٢) عاطف حلمى الشيمى (دكتور) : "الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لمحصول القمح فى محافظات مصر"، بحث منشور، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد (١٩)، العدد (٢)، (١٩٨٨).

(٣) موسى أحمد (دكتور) : "دراسة تحليلية لتقديرات الدخل القومى الزراعى"، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة، ص ١-١٥، ١٩٩٣ .

١٣,٢%، ٦,٣%، ٣%، ٢,٩% من المساحة المحصولية على التوالى وتساهم هذه المحاصيل خلال نفس الفترة بحوالى ١٢%، ١٠%، ٢%، ٢%، ٥,٣% من قيمة الإنتاج النباتى على التوالى . وقد اتضح انخفاض القيمة النسبية للبرسيم المستديم والتحريش خلال تلك الفترة ، بينما ارتفعت القيمة النسبية للقمح. وتعتبر الذرة الشامية والأرز الصيفى والخضروات الصيفية والذرة الرفيعة من أهم المحاصيل الصيفية حيث تمثل نحو ١٢,٣%، ٧,٩%، ٣،٨%، ٢،٩% من المساحة المحصولية على التوالى، وتساهم هذه المحاصيل خلال نفس الفترة بحوالى ١٠,٦%، ٦،٩%، ٨،٤%، ١,٧% من قيمة الإنتاج النباتى على التوالى. وقد تبين ارتفاع القيمة النسبية للذرة الشامية الصيفى والأرز الصيفى وانخفاض القيمة النسبية للذرة الرفيعة.

وفى دراسة أجراها "حسن"[١] عن الأهمية القومية والنسبية لبعض الزروع الحقلية موضع الدراسة أظهرت النتائج أن أهم الزروع الحقلية المصرية هى القطن، الأرز كمحصولين تصديريين، القمح، الذرة الشامية، قصب السكر كمحاصيل استيراد. وبالنسبة للأهمية النسبية لهذه الزروع بعضها لبعض يأتى القمح فى المقدمة ثم الذرة الشامية ثم القطن ثم الأرز ثم قصب السكر.

وعن مركز مصر بين دول العالم الرئيسة المنتجة للزروع الحقلية موضع الدراسة ، فانتهت الدراسة إلى أن إنتاجية الفدان بمصر يقل عن المستوى الأفقى لإنتاجية الفدان على مستوى العالم بنحو ١,٣ طن للفدان للقمح، ٠,٥٢ طن لفدان الأرز، ٠,٨ طن لفدان القطن، ٠،٥٩ طن لفدان الذرة الشامية. كما أوضحت الدراسة أن أهم المحافظات فى إنتاج القمح هى الشرقية وسوهاج، والشرقية، والمنيا للذرة الشامية، الدقهلية وكفر الشيخ للأرز، والدقهلية وأسيوط للقطن.

كما ركزت الدراسة على الصادرات والواردات للزروع الحقلية موضع الدراسة، فتبين أن الصادرات العالمية من القمح تتركز فى مجموعتى دول أمريكا الشمالية ودول أوربا. أما الواردات العالمية من القمح فتركزت فى المجموعتين الأسيوية والأفريقية . وتمثل مصر

---

(١) محمود محمد حسن (دكتور) : "بعض محددات وعوائق زيادة إنتاجية أهم الزروع الحقلية المصرية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٦ .

نحو ٥,٦% من الواردات العالمية للقمح كمتوسط للفترة من ٨٨-١٩٩٢، والجدير بالملاحظة أن واردات مصـــر مـــن القمح والدقيق تتركز فى أربع دول هى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وأستراليا.

أمـــا بالنســـبة للذرة الشامية فتتركز صادراتها العالمية فى ثلاث مجموعات دولية هى أمريكا الشمالية وآسيا وأوربا . بينما الواردات العالمية للذرة الشامية فتتركز فى المجموعتين الأسيوية والأوربية.وتمثل مصر حوالى ٢,١% من الواردات العالمية للذرة الشامية كمتوسط للفـــترة ١٩٨٨-١٩٩٢، وتتركز واردات مصر من الذرة الشامية بصفة أساسية من الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلـــك أوضحت نتائج الدراسة أن السياسات السعرية للقمح شهدت قصوراً فى بعض الفترات وفعالية فى البعض الآخر خلال الفترة ٧٩-١٩٩٣ كما شهدت السياسة التمويلية نفس القصور خلال الفترة.كما أظهرت النتائج أن الاتجاه الزمنى العام للمحددات والعوائق القمحية قـــد أخـــذ اتجـــاه تصاعدياً على مستوى الجمهورية متمثلاً فى أجور العمال، أجور الآلات، والتقاوى - السماد الكيماوى - المبيدات.

أمـــا بالنســـبة للذرة الشامية فإن السياسة السعرية والتمويلية قد شهدت قصور له فى بعـــض الفـــترات وفعالية فى البعض الآخر خلال فترة الدراسة.كما أخذ الاتجاه الزمنى العام لـــلمحددات والعوائق للذرة الشامية اتجاهاً عاماً متصاعداً على مستوى الجمهورية متمثل فى أجور العمال المستخدمين، أجور آلات، التقاوى المستخدمة، السماد الكيماوى والمبيدات.

وقـــد قـــامت "عـــبد العال"[1] بدراسة تحليلية للتكاليف الزراعية للعديد من المحاصيل الـــزراعية . وقد أوضحت النتائج أنه فى السنوات الأخيرة أخذت تكاليف الإنتاج للفدان ترتفع وفقـــاً لارتفاع المستوى العام للأسعار، وإذا لم يصاحب هذا الارتفاع تزايد مماثل ومستمر فى متوســـط إنـــتاج الفدان ومتوسط سعر الوحدة من الناتج الأساسى والثانوى بحيث تغطى هذه الزيادة الزيادة فى تكاليف الإنتاج . وإذا لم يحدث ذلك ، فإنه يترتب عليه انخفاض فى صافى الدخـــل من الفدان أى انخفاض دخول المنتجين الزراعيين مما يؤثر على المكانة النسبية لهذه

---

(١) نجاة فتحى سيد أحمد عبد العال : "دراسة تحليلية لتكاليف إنتاج بعض محاصيل الحقل الرئيسية فى مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بمشتهر - جامعة الزقازيق، ١٩٩٦

المحاصـــيل أو عـــلى الأقل يؤدى إلى عزوف بعض المنتجين عن زراعتها وتوجيه الموارد المتاحة المستخدمة فى الإنتاج لإنتاج محاصيل أخرى أقل تكلفة وأكثر ربحية.

كما أوضحت نتائج الدراسة سالفة الذكر معنوية المساحة المزروعة بالقمح فى بعض محافظـــات مصـــر مـــثل : الإســـكندرية والبحيرة وكفر الشيخ والدقهلية ودمياط والشرقية والإسمٰاعيلية وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج فقد تزايدت بمعدل سنوى معنوى إحصـــائيا. أمـــا محافظـــة القليوبية والمنوفية والسويس فلم تثبت معنوية التغير فى المساحة المـــزروعة بـــالقمح . وبالنســـبة لمحافظة القاهرة ، فقد تناقصت المساحة المزروعة بمعدل متـــناقص ســـنوى معـــنوى إحصائياً بنسبة ٩,٧% من متوسط المساحة المزروعة. بالنسبة لإنـــتاجية الفدان من محصول القمح فهى تتزايد بمعدل سنوى معنوى إحصائياً لكل من الوجه البحرى، مصر الوسطى ومصر العليا وإجمالى الجمهورية.

أمـــا عن الإنتاج الكلى فلم تثبت معنوية التغير فى كل من محافظات الفيوم والمنوفية والمـــنيا، وقـــد اتخذت اتجاه عام متناقص معنوى إحصائياً فى محافظة القاهرة. بينما باقى المحافظات لكل من الوجه البحرى، مصر الوسطى، العليا قد اتخذت اتجاه عاماً متزايد معنوى إحصائياً . كما لم تثبت معنوية التغير فى المساحة المزروعة بالذرة الشامية الصيفية لكل من الإسكندرية، القليوبية، الدقهلية ، السويس، والمنوفية، والبحيرة، وكفر الشيخ، والقاهرة والجيزة . كذلـــك اتخـــذت اتجاهـــاً عاماً متناقصاً معنوى إحصائياً فى الغربية ودمياط أما محافظات الشـــرقية والإسماعيلية وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان فقد اتخذت المساحة المزروعة اتجاه عاماً متزايداً معنوى إحصائياً. أما عن إنتاجية الفدان لمحصول الذرة الشـــامية الصيفية فقد ثبت معنوية التزايد بها على مستوى محافظات الجمهورية عدا محافظة القاهرة التى اتخذت اتجاه عاماً متناقصاً معنوى إحصائياً.

فى دراســـة أجـــراها "السـيد"[1] عن إنتاج القمح فى مصر أشار إلى أن قيمة الدخل الـــنقدى لمحصول القمح بلغ نحو ٦,٤%، ٩,٦%، ٣٢% من إجمالى قيمة الدخل النقدى لكل من الإنتاج الزراعى والإنتاج النباتى ومحاصيل الحبوب على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة

---

(١) حماد حسنى أحمد السيد : "اقتصاديات محصول القمح فى مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة – جامعة عين شمس، ١٩٩٨ .

(١٩٩١-١٩٩٥)٠ كما أظهرت نتائج الدراسة التوزيع الجغرافى للمحافظات المنتجة للقمح أن محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة وكفر الشيخ احتلت المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية من حيث المساحة المزروعة قمحاً، واحتلت محافظة القليوبية، والإسكندرية، والإسماعيلية، ودمياط، والسويس، والقاهرة، والجيزة، وأسوان المراتب الأخيرة على الترتيب خلال فترة الدراسة (٩٢-١٩٩٦)٠ وقد ساهمت المناطق الصحراوية والأراضى الجديدة بنحو ١٦,٥% من المساحة المزروعة قمحاً فى الجمهورية كمتوسط لنفس الفترة المشار إليها سابقاً وتبين أن المساحة المزروعة قمحاً فى الجمهورية زادت بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٤,٩% كما زادت فى أهم المحافظات المنتجة بمعدل نمو سنوى تراوح بين نحو ١,٧% فى محافظة أسيوط وحوالى ٦,١% فى محافظة الفيوم فى الفترة ٨٠-١٩٩٦.

وبدراسة أهم العوامل المؤثرة على إنتاجية محصول القمح ، تبين أن أصناف القمح تعد من أهم العوامل المؤثرة على إنتاجية المحصول كما أظهرت النتائج انخفاض إنتاجية صنفى جيزة ١٥٥ وبلدى عن سائر أصناف القمح الأخرى، بينما تفوق صنفى جيزة ١٦٣ وبنى سويف ١ عن سائر أصناف القمح الأخرى فى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ . وبدراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادى على مساحة وإنتاجية وإنتاج القمح لوحظ زيادة المساحة المزروعة قمحاً فى الجمهورية بنحو ٤٥% بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى وتراوحت هذه الزيادة فى أهم المحافظات المنتجة بين نحو ١٩% فى الغربية وحوالى ٧٦% فى بنى سويف . كما زادت الإنتاجية الفدانية للقمح فى الجمهورية بحوالى ٤٤% بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى٠

فى دراسة أجراها "زغلول"[١] عن تطور مكانة أهم محاصيل الحبوب فى مصر (القمح والذرة الشامية) ، فقد أوضحت النتائج أن المتوسط السنوى للمساحة المزروعة قمحاً تمثل حوالى ٣٢,٦% من المتوسط السنوى للمساحة المزروعة بمجموعة محاصيل الحبوب والبالغة حوالى ٥٢١٥ ألف فدان، خلال فترة الدراسة (١٩٨٢-١٩٩٦) . كما قدرت المساحة المزروعة بمحصول الذرة الشامية بنحو ١٩٥٠ ألف فدان تمثل نحو ٣٧,٨% عن المتوسط

---

(١) حسين حسن عزيز الدين زغلول : "كفاءة وفاعلية النظام التسويقى لبعض محاصيل الحبوب فى مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بمشتهر، ١٩٩٨ .

السنوى لمساحة مجموعة محاصيل الحبوب والمقدرة بحوالى ٥٢١٥ ألف فدان خلال نفس الفترة سالفة الذكر.

وبدراسة تطور الإنتاجية والإنتاج الكلى لمحصول القمح . وجد زيادة الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح بمعدل سنوى متزايد معنوى إحصائياً قدره ٢ إردب للفدان ومعدل تغير سنوى موجب إحصائياً قدره ١٥,٤% من متوسط الإنتاجية الفدانية خلال فترة الدراسة وأن ٨٨% من هذه الزيادة راجعة إلى عامل الزمن والذى بدوره راجع إلى استنباط الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية بجانب استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة كالميكنة الزراعية التى بدورها تزيد الإنتاج وتقلل الفاقد فى المحصول فى نفس الوقت . كما وجد أن الزيادة فى الإنتاج الكلى للقمح تتم بمعدل سنوى موجب ومعنوى إحصائياً قدره ٤,٥ ألف إردب وذلك يرجع إلى زيادة الإنتاجية وزيادة المساحة المزروعة بالمحصول، وقد زادت قيمة الإنتاج الكلى للمحصول من نحو ٣٤٥ مليون جنيه فى ١٩٨٢ إلى نحو ٤٤١٥ مليون جنيه فى ١٩٩٦، بزيادة قدرت بنحو ١١٨% عن عام ١٩٨٢ .

ثانياً : الاستعراض المرجعى الخاص باستهلاك القمح

فى دراسة أجراها "زكى"[١] عن الاتجاهات الاستهلاكية لمحاصيل الحبوب، تبين عدم وجود توازن بين الإنتاج الكلى والاستهلاك الكلى منها. الأمر الذى أدى إلى استيراد الدولة كميات كبيرة منها سنوياً لتغطية العجز فى الإنتاج لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلى المتزايد، هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة استنباط أصناف جديدة مرتفعة الإنتاجية واستخدام أساليب تكنولوجية حديثة فى الزراعة. كما اهتم "عبد الرحمن"[٢] بتقدير متوسط الاستهلاك السنوى الكلى والفردى للقمح والذرة الشامية والمرونات الانفاقية الكمية فى كل من الحضر والريف باستخدام نتائج بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٥٨/١٩٥٩ . فقد قدرت المرونة الانفاقية للقمح بنحو - ٠,١٠ فى الحضر وبنحو ٠,٥٨ فى الريف، والذرة الشامية بنحو -

---

(١) بهدى حنا زكى : "دراسة التركيب المحصولى الأمثل بمحافظة القليوبية"، مرجع سبق ذكره.

(٢) حسنى حافظ عبد الرحمن : "دراسة تحليلية لاستهلاك الحبوب فى ج.م.ع"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة-جامعة عين شمس، ١٩٧٣ .

٠,٤٤ فى الحضـــر ونحـــو ٠,١٢ فى الـــريف . كمـــا أظهرت النتائج أن المرونات الانفاقية والاســـتهلاكية فى الـــريف أعلى من نظيرتها فى الحضر وذلك لمجموعة الحبوب والنشويات والقمح والأرز والذرة الشامية٠ وأن الأسعار لها تأثير معنوى على الاستهلاك لهذه المحاصيل بعكس الدخل٠

كما أوضحت دراسة أجراها "محمد وآخرون"[١] أن هناك زيادة فى متوسط الاستهلاك الفـــردى مـــن القمـــح فى الفترات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى والقمح ودقيقه من ١٠٠% فى الفترة ١٩٣٥-١٩٣٩ إلى نحو ٢٦% فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ مما يعـــنى فى الوقـــت نفســـه عجز الإنتاج المحلى عن الوفاء بأكثر من ربع الاحتياجات القومية تقريـــباً.وتعتبر الزيادة السكانية بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك الفردى أهم العوامل التى أدت إلى اتســـاع الفجـــوة الغذائيـــة القمحيـــة الأمر الذى يدعو إلى استيراد الدولة وتحملها لعبء الاستيراد والدعم مما يدعوا إلى إعادة النظر فى دعم سعر الخبز٠

وأوصـــت الدراســـة بضرورة إدخال أصناف جديدة عالية الإنتاجية من القمح تتوافق مـــع ذوق المســـتهلك٠ كما أوصت بأهمية دراسة الأنماط الاستهلاكية للقمح ودقيقه من خلال إتـــباع سياســـات ســـعرية تتفق مع التغيرات الحادثة فى تكاليف إنتاج وتجهيز الخبز وعدم الاعـــتماد عـــلى خبز القمح كمصدر أساسى للتغذية فى الريف المصرى مع توفير الأعلاف الحيوانية لمنع استخدام الخبز كبديل لها٠

كمـــا أوضـــحت دراسة "وهدان"[٢] بأن إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية الصيفية والقطـــن يواجه بعض المشاكل والتى ظهر أثرها فى انحراف الإنتاجية الفدانية فى مصرعن نظيـــرتها فى بعض دول العالم رغم توفر الظروف البيئية المناسبة فضلاً عن زيادة مساحات البرســـيم والخضـــراوات ونقص مساحات القمح، الذرة الشامية الصيفية والقطن، الأمر الذى تـــرتب عليه انخفاض معامل الاكتفاء الذاتى والمقدر بحوالى ٢٨,٨% للقمح، ٧٦,٨% للذرة الشـــامية، وزيادة واردات القمح والذرة الشامية بحوالى ٥,٦، ١,٢ مليون طن لكل منهما على الـــتوالى عـــام ١٩٨٥/٨٤، عما كانت عليه الواردات من كليهما عام ١٩٧٥ ٠ كما أوضحت

---

(١) عبد الوكيل إبراهيم محمد (دكتور) وآخرون : "دراسة اقتصادية عن إنتاج القمح ومواجهة متطلباته الاستهلاكية فى مصر"، بحث منشور - مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد (١٦)، العدد ٣، ١٩٨٨ ٠

(٢) عماد يونس عبد الرحمن وهدان : "دراسة اقتصادية تحليلية لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية بمحافظة القليوبية"، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الزراعة بمشتهر، ١٩٨٩ ٠

الدراســة أن محصــول القطن يعتبر أعلى تكلفة فدانية يليه تكلفة فدان القمح ثم الذرة وأخيراً البصل. كما أظهرت النتائج أن إنتاج القرية المصرية من بعض المحاصيل لا تفى احتياجاتها الاستهلاكية منها، خاصة محصول القمح ودقيقة حيث بينت الدراسة أن نصيب الفرد من إنتاج القمح أقل من متوسط استهلاكه السنوى من حبوب القمح ودقيقه لعام ١٩٨٥ . وكانت الكميات المــوردة مــنه قليــلة نسبياً لتهرب المزارعين من التوريد لانخفاض سعرالتوريد عن نظيره بالســوق. ومــن ثــم فــإن المــزارعين عــلى اســتعداد لزيادة مساحة محاصيل الحبوب أولاً فالخضــراوات ثم البرسيم المستديم وأخيراً القطن لذلك يجب أن ترفع الدولة سعر قنطار القطــن بمــا يحقق عائد مجزى للمزارع حتى لا يتهرب من زراعة القطن ومخالفة الدورة الزراعية.

فى دراســة لــ "زخارى"[١] فى دراستها أن الكمية المستهلكة من القمح ودقيق القمح العادى ودقيق القمح الفاخر تتزايد بمعدل سنوى بلغ نحو ٣،٣%، ٤،٦%، ٨،٧% من متوسط الكمية المستهلكة على الترتيب خلال الفترة من ١٩٨٣- ١٩٨٩ .

كمــا أشــار "البــنا" [٢] إلى أن العوامل المؤثرة على استهلاك القمح فى مصر تتمثل أهمها فى العوامل الديموجرافية وتتضمن عدد السكان، والعوامل الاقتصادية وأهمها التغيرات الدخــلية والتغيرات السعرية، والعوامل الاجتماعية وتتضمن الحالة التعليمية والتركيب المهنى لرب الأسرة.

قــام "عطــا"[٣] بدراســة عــن المشكلة الغذائية وما ترتب عليها ضعف أداء القطاع الــزراعى عــن الوفاء باحتياجات السكان قد أظهرت النتائج أن هناك خلل واضح بين جانبى الإنــتاج والاســتهلاك ويتضــح ذلك بجلاء فى محاصيل الحبوب الرئيسة وهى القمح والذرة الشــامية والأرز حيث تناقصت الكميات المنتجة من كل منهم والمساحات المزروعة فى حين تــزايد بشــكل مضــطرد الاستهلاك الكلى ومتوسط نصيب الفرد وبالتالى انخفضت معدلات

---

(١) إيــزابيل فؤاد زخارى : "دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على إنتاج بعض محاصيل الحبوب فى مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩١ .

(٢) محمــد عــبد اللطيف البنا : "الأفاق والأبعاد المستقبلية للسياسة الاستيرادية القمحية فى جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة- جامعة الأزهر، ١٩٩٢ .

(٣) خليل محمد عطا : "الآثار الاقتصادية للأصناف المحسنة لأهم الزروع الحقلية فى ج.م.ع"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة - جامعة القاهرة، ١٩٩٤ .

الاكتفاء الذاتى من تلك المحاصيل من خلال العقدين السابقين نتيجة للسياسات السائدة فى قطاع الزراعة فى تلك الفترة والقائمة على دعم المستهلك على حساب المنتج مما أدى إلى عديد من السلبيات منها زيادة الواردات من القمح والذرة الشامية وانخفاض الفائض التصديرى للأرز، وارتفاع نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالى الواردات.

هذا وقد أوصت الدراسة بوضع سياسة بديلة لإصلاح الخلل القائم فى أداء الاقتصاد القومى مع تطبيق لبرامج التكيف الهيكلى على قطاع الزراعة . كما أوضحت الدراسة بعض العوامل المؤثرة على اتساع حجم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب الرئيسة والتى تنقسم إلى عوامل مؤثرة على جانب الإنتاج وأخرى مؤثرة على جانب الاستهلاك، ومن أهم هذه العوامل : عوامل داخلية ناتجة من السياسة الداخلية للحكومة والتى أثرت على معدلات الاستهلاك وهى تشمل عوامل سكانية، وعوامل متعلقة بالدخول الفردية، وعوامل سعرية تتمثل فى سياسات الدعم الحكومى المقدم للمستهلك. وهناك أيضاً عوامل خارجية تؤثر على الفجوة الغذائية والممثلة فى العلاقات الدولية بين البلاد وانعكاساتها على المشكلة الغذائية فى مصر. كما حاولت الدراسة صياغة إطار نظرى للسياسات المقترحة لتطبيق حجم الفجوة الغذائية تتمثل فى التوسع الأفقى والتوسع الرأسى وخفض معدلات النمو السكانى، إلغاء التدخل الحكومى فى الأسعار للمنتج والمستهلك.

وقد قام "الصوالحى"[1] بدراسة عن أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الواردات الغذائية المصرية . وقد بينت النتائج أن القمح والسكر أهم سلع الواردات الزراعية إذ بلغت نسبة واردات السلعتين نحو ٧١% من إجمالى قيمة الواردات الزراعية والغذائية فى متوسط الفترة ١٩٨١-١٩٩٣ . ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى كانت لها أثر إيجابى على الواردات الغذائية المصرية فقد ساهمت فى خفض معدل نمو الاستهلاك المحلى فى القمح إلى نحو ٢،٢% للسكر إلى نحو ٣,١% فى الفترة ١٩٨٦ –

---

(١) حمدى عبده على الصوالحى (دكتور) : "أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الواردات الغذائية المصرية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الخامس، العدد الأول، مارس ١٩٩٥ .

١٩٩٣. كمـــا انخفض معدل نمو الواردات من القمح إلى نحو ٣,٤%، ونحو ٣,٢% للسكر نتيجة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى خلال نفس الفترة.

وفى دراســـة لـــــ "الجـــندى"[١] عن اقتصاديات تصنيع القمح قد أوضحت النتائج أن استهلاك القمح فى مصر تتزايد بصفة مستمرة بينما بلغ الاستهلاك فى بداية الفترة عام ١٩٦٥ نحـــو ٣,٤ مليون طن بلغ نحو ٩,٥ مليون طن فى نهاية سنوات الدراسة عام ١٩٩٢ . وأن هناك زيادة سنوية بمعدل نحو ٤,١٨% وبدراسة الاتجاه الزمنى للاستهلاك الفردى من القمح خـــلال فـــترة الدراسة ، وجد أن هناك تزايد سنوى بلغ نحو ٣,٣ كجم وأن نصيب الفرد من القمـــح بـــلغ نحـــو ١١٤ كجـــم فى١٩٦٥ قفز إلى نحو ١٩٠ كجم فى نهاية فترة الدراسة (١٩٩٢) ومـــن ثـــم فـــإن ذلك يشير لزيادة نصيب الفرد من القمح فى مصر عن المعدل الطبيعى زيادة بالغة حيث قدر ذلك المعدل بنحو ١٥٠ كجم/ سنة للفرد. وبدراسة تطور معدل الاكـــتفاء الـــذاتى مـــن القمح ، وجد أن نسبة الاكتفاء الذاتى وصلت إلى أدناها بمتوسط قدره ٢٦,٥% خلال فترة الثمانينات لتصل لأقصاها فى بداية التسعينات حيث بلغ نحو ٤٥% فى ١٩٩٢ .

وفى دراســـة عـــن الاتجـــاه العـــام لكمية الواردات من أهم السلع الزراعية أجراها "متولى"[٢] . فقد أظهرت النتائج أن كمية الواردات قدرت بمعدلات متناقصة للقمح ودقيق القمح حيث بلغت نحو ٠,٢١%، ١٥,٦٥% على الترتيب من المتوسط العام لهذه السلع المقدر بنحو ٥,١٣٩٦ ، ٠,٨٨٨٨ مليون جنيه بهذه السلع على الترتيب فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٥ . بينما بـــلغت كمية الواردات معدلات متزايدة للذرة الشامية قدرت بنحو ٠,٥٣% عن المتوسط العام لهذه السلع يبلغ نحو ١,٧ مليون جنيه خلال فترة الدراسة. كما تبين من الدراسة أن معادلات الاتجـــاه العـــام لأســـعار استيراد أهم المحاصيل الزراعية قد ازدادت سنوياً بمعدلات معنوية

---

(١) عـــلية عـــلى عبد الرحمن الجندى : "اقتصاديات تصنيع القمح"، قسم الاقتصاد الزراعى، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بمشتهر - جامعة الزقازيق، فرع بنها ١٩٩٥ .

(٢) إمـــام إمـــام حسب النبى متولى (دكتور) : "دراسة بعض السياسات الاقتصادية الزراعية فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة الزقازيق، كلية الزراعة بمشتهر، ١٩٩٧ .

وخاصـــة لمحاصيل القمح والذرة الشامية، دقيق القمح وبلغت الزيادة حوالى ١٨,٦%، ١٩,٣ %، ١٧,٥% للمحاصيل سالفة الذكر خلال فترة الدراسة (٨٦-١٩٩٥) على التوالى .

كمـــا تطورت القيمة النقدية للواردات المصرية لأهم الحاصلات الزراعية فقد ازدادت بنســبة ١٨,٤%، ٢٠,٤٦% عـــن المتوسط العام للقيمة النقدية لواردات القمح والذرة الشامية البالغة نحو ١٤٦٨,٨، ٥١٢,١ مليون جنيه خلال فترة الدراسة (٨٦-١٩٩٥) على التوالى . وقـــد أوضـــحت الدراسة اتجاه الدولة للاهتمام بالسياسة الزراعية والغذائية خاصة بعد ظهور أزمـــة الغذاء العالمى وانخفاض المخزون العالمى من الحبوب الغذائية وقد تمثل هذا الاهتمام فى اتجاه السياسة الإنتاجية الزراعية إلى الاهتمام بزيادة إنتاجية الحاصلات الزراعية الغذائية مع تعديل للسياسة السعرية المتبعة بما يحقق الهدف، وتمثل ذلك فى التخلى عن سياسة التوريد الإجـــبارى لبعض المحاصيل الزراعية الغذائية مثل القمح اعتباراً من الموسم الزراعى ٧٤/ ١٩٧٥ مع الاستمرار فى التوريد الإجبارى لباقى الزروع التى كانت ترتبط بالتوريد الكلى أو الجزئى مع زيادة تدريجية فى أسعار التوريد الإجبارى فى بعض المحاصيل.

كما أوضح "زغلول"[١] فى دراسة عن زيادة معدلات الاستهلاك من الحبوب أن هناك زيـــادة فى معـــدلات الاســـتهلاك من القمح ودقيق القمح والذرة الشامية، حيث زادت الكمية المستهلكة من القمح بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة (٨٢-١٩٩٥) من نحو ٦١٤٣ ألف طن فى ١٩٨٢ إلى حـــوالى ١١٤٣١ ألـــف طن فى ١٩٩٥، أى بزيادة قدرها ٨٦% عن ١٩٨٢ بمعدل سنوى إحصائى قدر بنحو ٢,٤ ألف طن. كذلك تطور الاستهلاك الأدمى من القمح من ٥٧٩٥ ألـــف طـــن فى ١٩٨٢ إلى نحو ١٠٨٠٥ ألف طن فى١٩٩٥ أى بزيادة قدرت بنحو ٨٦,٥% مـــن المـــتاح للاســـتخدام فى ١٩٨٢ . أما عن نصيب الفرد فقد زاد من ١٣٧,٢ كجـــم/سنة فى ١٩٨٢ إلى نحو ١٨٣,٢ كجم/سنة فى ١٩٩٥ أى بزيادة قدرها نحو ٣٧,٢% عن الحد الأدنى فى ١٩٨٥ وقدره ١٣٣,٥ كجم/سنة بمعدل زيادة سنوى معنوى إحصائياً قدره ٢١ كجم/سنة . أما الدقيق فقد زاد متوسط نصيب الفرد منه من ١٠٩,٥ كجم/سنة فى ١٩٨٥ كحد أدنى إلى ١٦٦,٤ كجم/سنة فى ١٩٩٥ كحد أقصى بزيادة قدرها ٥٢% عن الحد الأدنى.

---

(١) حســـين حســـن عز الدين زغلول : "كفاءة وفاعلية النظام التسويقى لبعض محاصيل الحبوب فى مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بمشتهر – جامعة الزقازيق، ١٩٩٨

أمـــا بالنسبة لاستهلاك الذرة الشامية فقد زاد الاستهلاك الكلى منه من حوالى ٤٦٠٧ ألـــف طـــن فى ١٩٨٢ إلى نحـــو ٨٢٩٩ ألف طن فى ١٩٩٤ ونقصت مرة أخرى إلى نحو ٧٧٠٨ ألـــف طـــن فى ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج المحلى نتيجة لزيادة الإنتاجية كذلـــك لزيادة المساحة المزروعة . كما أوضحت نتائج الدراسة تذبذب الكميات المستهلكة فى فـــترة الثمانيـــنيات من الذرة الشامية وذلك راجع إلى الهزات التى حدثت فى صناعة الدواجن والتى تعتبر المستهلك الرئيسى لمحصول الذرة الشامية كأعلاف إلى جانب أن هناك زيادة فى المخصـــص لغذاء الإنسان بحوالى ٨٣% فى ١٩٩٥ عن ١٩٨٢ بسبب تغير نمط الاستهلاك ولجـــوء المستهلكين خاصة فى الريف إلى خلط دقيق الذرة مع دقيق القمح لصناعة الخبز بعد سياسة تحرر الأسعار ورفع الدعم الحكومى تدريجياً عن دقيق القمح. كما زاد متوسط نصيب الفـــرد من الذرة الشامية المخصص للاستهلاك الأدمى من حوالى ٦٥ كجم/ سنة فى ١٩٨٢ إلى نحو ٨٥,٢ كجم/ سنة عام ١٩٩٥ بزيادة قدرت بنحو ٣١% عن ١٩٨٢ .

أمـــا بالنســـبة لـــلزيادة فى المخصص لغذاء الحيوان فكانت الزيادة من الذرة الشامية بحـــوالى ٤٠,٥% فى ١٩٩٥ عـــن ١٩٨٢ . أما المخصص للاستهلاك الصناعى فقد حقق زيادة قدرت بنحو ١٠٠,٥% عن بداية الدراسة فى ١٩٨٢ .

ثالثاً : الاستعراض المرجعى الخاص بالفجوة القمحية

وقـــد أشـــار "جويلى وآخرون"[١] إلى أن حجم الفجوة الغذائية فى مصر قد ارتفع من مليون طن فى ١٩٦٠ إلى نحو ٧,٤ مليون طن فى ١٩٨٠ ، وأن قيمة هذه الفجوة الغذائية قد ارتفعت من حوالى ١٥٠ مليون دولار فى ١٩٦٠ إلى نحو ١,٩ مليار دولار فى ١٩٨٠ مقيماً بالأســـعار الثابتة فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. وأن القيمة الحقيقية للعجز فى ١٩٨٠ قد زادت حـــوالى ١٢ مرة عن نظيرتها فى ١٩٦٠ . والجدير بالإشارة أن القمح يمثل السلعة الرئيسية فى الفجوة الغذائية يليه مجموعة البروتينيات الحيوانية (اللحوم بأنواعها والألبان والأسماك ثم السكر ثم الزيوت وأخيراً البقول).

---

(١) أحمد أحمد جويلى (دكتور) وآخرون : "مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة لمواجهتها"، مذكرة فبراير ١٩٨٣ .

وفى دراســة أجــراها "محمد"[1] عن إنتاج القمح ومواجهة متطلباته الاستهلاكية فى مصــر فقــد أظهرت النتائج أن المساحة والإنتاجية لهذا المحصول هما أهم العوامل المؤثرة عــلى الإنــتاج الكــلى. وأن الإنتاجية أكبرهما تأثيراً على الإنتاج الكلى كما تبين أن زيادة متوســط الاســتهلاك الفردى من القمح فى الفترة الأخيرة الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح ودقيقه عن ١٠٠% فى الفترة ٣٥-١٩٣٩ إلى ٢٦% فى الفترة ٨٠ -١٩٨٢ ، ممــا يعــنى فى الوقــت نفســه عجــز الإنتاج المحلى عن الوفاء بأكثر من ربع الاحــتياجات القومية تقريباً وتعتبر الزيادة السكانية بالأضافة إلى زيادة الاستهلاك الفردى ، أهم العوامل التى أدت إلى اتساع الفجوة الغذائية القمحية.

كمــا أوضــحت (الزلاقى) [2] أنه بدراسة مكونات الفجوة من مجموعات المحاصيل الغذائية فى ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠ ، فقد بلغ حجم الفجوة من الحبوب فى ١٩٦٠ نحو ١,٢ مــليون جنيه بلغت قيمتها حوالى ٢٢٩ مليون دولار ، وقد ارتفع حجم هذه الفجوة فى ١٩٨٠ إلى حوالى ٦,١ مليون طن بلغت قيمتها ١,٢ مليار دولار ويبلغ حجم الفجوة من القمح حوالى ٥,٦ مليون طن فى ١٩٨٠ بلغت قيمتها ١,١٢ مليار دولار. كما تمثل قيمة الفجوة من القمح نحو ٦٣% من إجمالى قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية فى ١٩٨٠ .

وفى دراســة لــ "محمد"[3] أوضحت أن القمح يمثل السلعة الرئيسة فى الفجوة الغذائية من الحبوب حيث زادت حجم الفجوة لهذا المحصول من حوالى ١,٣١ مليون طن فى ١٩٦٠ إلى نحــو ٥,٦ مليون طن فى ١٩٨٠ بنسبة زيادة قدرت بنحو ٣,٢٩% وقدرت القيمة النقدية لهذه الفجوة بحوالى ٢٧٤ مليون دولار فى عام ١٩٦٠ ارتفعت إلى نحو ١,٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ بزيادة قدرت بنحو ٣٣٠,٧%.

---

(١) عــبد الوكيــل إبراهــيم محمد (دكتور) وآخرون : "دراسة اقتصادية عن إنتاج القمح ومواجهة متطلبات الاستهلاكية فى مصر"، بحث منشور، مجلة أسيوط العلوم الزراعية، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ١٩٨٥ .

(٢) فاطمة الزهراء أنور محمد الزلاقى : "الآثار الاقتصادية لسياسة الأمن الغذائى فى مصر مع التركيز عــلى بعض المحاصيل الرئيسية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة – جامعة القاهرة، ١٩٨٧ .

(٣) صــفية عمــر محمــد : "اقتصاديات التكثيف الزراعى لأهم محاصيل الحبوب فى مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بمشتهر – جامعة الزقازيق، ١٩٨٨ .

فى دراســة أجرتها سليمان[1] عن المحاور الرئيسية لتضيق الفجوة القمحية المصرية فقــد أوضحت النتائج أن ارتفاع نسبة الفاقد من القمح ومنتجاته بدءاً من إنتاجه حتى وصوله للمســتهلك النهائى ترجع إلى عدم التوسع فى إدخال وتطبيق الأساليب التكنولوجية فى الإنتاج وأســاليب التداول والإمكانيات التسويقية المتاحة وسياسة التوزيع وطرح المعروض من هذه الســلعة الاســتراتيجية بمعدلات تفوق الاحتياجات الفعلية للمستهلكين بأسعار زهيدة فى ظل سياســة التسعير والدعم مما تترتب عليه تسرب جزء كبير من القمح ومنتجاته إلى الاستهلاك غيــر الآدمى وكذا الإفراط فى الاستهلاك الآدمى فى ظل تخلف العادات والتقاليد الاجتماعية والدعم الغذائى الصحى لأفراد المجتمع الأمر الذى أدى إلى زيادة الفاقد فى القمح ومنتجاته خاصــة زيــادة الفاقد غير المنظور الذى أصبح وسيلة من وسائل الاستنزاف الخطير لموارد الدولة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة السرعة فى البدء بإجراء دراسة قومية شاملة تستهدف تقديــر الفــاقد الكمى والنوعى فى جميع مراحله لكل من الناتج المحلى والمستورد مع إجراء دراســات الجدوى الفنية والاقتصادية للأساليب والمشروعات اللازمة لمواجهة المشكلة بتقدير حــدود الفــاقد المســموح به فى كل مرحلة وكيفية الهبوط به إلى أقل حد ممكن وذلك تمهيداً لوضــع خطة عمل علمية قابلة للتنفيذ على المستوى القومى فى حدود الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وفى دراســة للجــندى"[2] أوضــحت أن القمح يمثل السلعة الرئيسية فى قيمة وحجم الفجــوة الغذائية حيث يمثل ثلث الفجوة تقريباً فقد زادت واردات مصر من القمح والدقيق من نحو ٦٢٤ ألف طن حيث قدر ثمنها بنحو ٢٧٤ مليون دولار فى ١٩٦٠ إلى نحو ٤,٧ مليون طــن بقيمــة قدرت بنحو ١,٤ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢ وبحلول عام ٢٠٠٠ يقدر أن تصل حجم الفجوة الغذائية ٩ ملايين طن إذا استمرمعدل النمو فى الإنتاج والاستهلاك كما هو الآن.

---

(١) ســهير عبد الرحمن سليمان : "المحاور الرئيسية لتضيق الفجوة القمحية المصرية"، ندوة عن مدى تحقيــق الاكــتفاء الذاتى من القمح – هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز، أكتوبر ١٩٩٠.

(٢) عــلية عــلى عبد الرحمن الجندى : "اقتصاديات تصنيع القمح"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بمشتهر – جامعة الزقازيق، ١٩٩٥.

وأعـزت الدراسـة اتسـاع الفجوة القمحية إلى سببين رئيسيين . أولهما : عدم كفاية الإنـتاج المحلى، وثانيهما : الزيادة المبالغ فيها فى الاستهلاك والتى لا ترجع فقط إلى الزيادة فى عـدد السـكان بل إلى عوامل أخرى منها استخدام القمح كغذاء للحيوان نتيجة لانخفاض أسعارالقمح ومنتجاته أسعار مواد العلف، بالإضافة إلى تحول النمط الاستهلاكى لأهل الريف حيـث تحـول سكان الريف من استهلاك الذرة إلى استهلاك القمح بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد من القمح المحلى والمستورد.

كمـا أوضحت "زخارى"[1] أن واردات القمح ودقيقه تشكل المكون الرئيسى للواردات الزراعية والغذائية حيث إن الإنتاج المحلى منه لا يفى بالاحتياجات المحلية . كما أنه لا يغطى سـوى مـا يقرب من ربع الاحتياجات وأن كمية الواردات القمحية والواردات من الدقيق قد اتخذت اتجاهاً متزايداً خلال فترة الدراسة (١٩٦٩- ١٩٨٩).

رابعاً : الاستعراض المرجعى الخاص بالفاقد

أوضحت "العجرودى"[2] أن أهم أسباب الفاقد فى الخبز يرجع أساساً إلى لون الرغيف بحـوالى ٤٦,٨%، وأن ٨٤,٥% يـرون أن أسـباب الفـاقد يرجع أساساً إلى النظافة العامة للرغيف وإلى سوء صناعته، وأن ٦,٩% يرجعون سبب الفاقد إلى أسلوب حفظ الخبز، ٥,٩ % يرجع لأسباب أخرى.

أشـار "مصطفى"[3] إلى أن فاقد الخبز على المستوى الإقليمى بالقاهرة الكبرى وعلى المسـتوى القومى يعتبر بالضخامة بمكان حيث قدر فاقد الإقليم بمحافظاته الثلاثة (القاهرة – الجيزة – القليوبية) بحوالى ٩٣ مليون جنيه فى ١٩٨٦ . أما على المستوى القومى فقد بلغ الفاقد حوالى ٣٦٦ مليون جنيه فى نفس العام .

---

(١) إيـزابيل فؤاد زخارى : "دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على إنتاج بعض محاصيل الحبوب فى مصر"، رسالة ماجستير، ١٩٩٧ .

(٢) نجـوى محمد سعد العجرودى : "اقتصاديات صناعة الخبز فى ج.م.ع"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة – جامعة القاهرة، ١٩٨١ .

(٣) محمـد سمـير مصطفى (دكتور) : "ترشيد فاقد الخبز على المائدة وآثاره الاقتصادية"، مؤتمر الخبز العربى، يوليو ١٩٨٨ .

أوضـــحت "صالح"[1] فى دراسة على عينة اشتملت على ٤٦ مخبزاً فى إقليم القاهرة الكـــبرى أن فاقد الدقيق بالنسبة للمخابز البلدية يقدر بحوالى ٣% والمخابز الآلية بنحو ١%. أما فاقد الخبز فيقدر بنحو ١- ١,٥% فى المخابز البلدية وبحوالى ٣% فى المخابز الآلية.

كمـــا قـــام "عـــبد الغفار"[2] بدراسة عن رغيف الخبز من الناحية الاقتصادية وأوضح أن زيـــادة فـــاقد استهلاك الخبز فى مصر يرجع فى المقام الأول إلى انخفاض جودته مما يؤدى إلى زيادة نسبة الفاقد فى الخبز المنتج التى تتجاوز أكثر من٣٠% - ٤٠% . ويرى أنه للتغـــلب عـــلى هـــذا الفـــاقد يجب العناية بالعمليات الصناعية بداية من عمليات تصنيع القمح وإنـــتاج دقيـــق بمواصـــفات جيدة مما ينعكس أثره فى جودة الخبز المنتج وجعله مقبولاً لدى المستهلك، وبالتالى خفض الفاقد من الخبز سواء أثناء عمليات الإنتاج أو التوزيع.

أوضـــحت "الزلاقى"[3] أنه بدراسة مكونات الفجوة من مجموعات المحاصيل الغذائية خـــلال الفـــترة ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، يتضح أن مجموعة الحبوب تمثل مكوناً أساسياً فى حجـــم وقيمـــة هذه الفجوة فقد قدر حجم الفجوة من الحبوب فى ١٩٦٠ بنحو ١,٢ مليون طن بـــلغت قيمتها حوالى ٢٢٩ مليون دولار. وقد ارتفعت حجم هذه الفجوة فى ١٩٧٠ إلى نحو ٦,١ مـــليون طـــن بلغت قيمتها حوالى ١,٢ مليون دولار. كما يبلغ حجم الفجوة من القمح حـــوالى ٥,٦ مـــليون طن فى ١٩٨٠ بلغت قيمتها حوالى ١,١٢ مليار دور، حيث تمثل قيمة الفجوة نحو ٦٣% من إجمالى قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية .

وأشـــارت دراسة أجراها "محمد"[4] إلى خطورة الموقف الغذائى من ناحية، وضرورة اتخاذ الإجراءات المختلفة للحد من خطورة هذه المشكلة من ناحية أخرى . ويتطلب ذلك العمل على إحداث طفرة عالية فى إنتاج محاصيل القمح والذرة عن طريق التكثيف الزراعى واقتراح أنمـــاط غذائية بديلة، والعمل على رفع خصوبة مساحات كبيرة من الأراضى. بالإضافة إلى

---

(١) هـــدى محمد صالح : "الفاقد من القمح أثناء مرحلة الاستهلاك"، مذكرة خارجية "رقم ٨، ١٤)، معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٨٥ .

(٢) أحمد عبد الغفار (دكتور):"رغيف الخبز من الناحية الاقتصادية"،مؤتمر الخبز العربى، يوليو ١٩٨٨

(٣) فاطمة الزهراء أنور محمد الزلاقى : "الآثار الاقتصادية لسياسة الأمن الغذائى فى مصر مع التركيز عـــلى بعض المحاصيل الرئيسية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة - جامعة القاهرة، ١٩٨٧ .

(٤) ســـعيد عبد المقصود محمد (دكتور) : "الفجوة الغذائية لبعض المحاصيل الزراعية فى مصر"، المؤتمر الســـنوى الثالث والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات، المجلد رقم (٢)، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٨٨ .

تقـــليل الفاقد من الحبوب فى المراحل التسويقية المختلفة، والعمل على خفض استهلاك القمح والدقيـــق وقصـــره على الاستهلاك الأدنى بتحريك أسعار رغيف الخبز مع التحسين المستمر فى نوعيـــة الـــرغيف فضلاً عن تقييم الخلل فى الأسعار السنوية لمجموعة الحبوب بما يحفظ التوازن بين سعر القمح والذرة.

وفى دراســـة لـــ "حسن"[1] وآخرون بدراسة عن الفاقد فى المراحل المختلفة لإنتاج وتصـــنيع القمـــح وخاصـــة مرحلة تصنيع الخبز وقد بينت هذه الدراسة أن كمية الفاقد فى الدقيق تزيد بالمخابز البلدية عن نظيرتها المطورة بنحو ٦٦,٤% وذلك عند تصنيع خبز بلدى. كمـــا أوضـــحت نفس الدراسة أن كمية الفاقد من العجين تزيد فى الأفراد البلدية عن نظيرتها بالمخابز المطورة وتمثل هذه الزيادة نحو ٦، ١,٦% من كمية الفاقد بالمخابز المطورة.

وأوضحت دراسة لـــ "الجندى"[2] أنه وبدراسة الفاقد من القمح ومنتجاته تبين أن كمية الفـــاقد الإنتاجى التسويقى للأقماح المحلية يقدر بنحو ٣٥% من كمية القمح المنتج محلياً حيث يمـــثل قدراً كبيراً إذا ما قورن بالفاقد فى الأقماح المستوردة الذى قدر بنحو ٤% من إجمالى الكميـــات المســـتوردة. ويرجع هذا الفاقد الكبير من الأقماح المحلية إلى فاقد الحصاد والذى يمثل نسبة كبيرة من الفاقد الإجمالى. كما قدرت الدراسة كمية الفاقد من الدقيق والردة والخبز السحلى بالمخابز بأنواعها (بلدى – شامى – إفرنجى) بنحو ٤٠ ، ٥,٦ ، ٧٨,٨ ألف طن على الـــتوالى فى ١٩٩٢/٩١ عـــلى التوالى. أما الفاقد من السولار فقد قدر فى المخابز بأنواعها الثلاثة بنحو ١٣٦,٦ ألف صفيحة عن ذات العام (١٩٩٢/٩١).

وأوضـــحت دراسة "زغول"[3] عن الفاقد فى القمح أثناء العمليات التسويقية قد زادت مـــن نحـــو ٢٤٦ ألـــف طن فى ١٩٨٢ إلى نحو ٤٧١ ألف طن فى١٩٩٥ بزيادة قدرت بنحو

---

(١) ســـنية عبد اللطيف حسن (دكتور) وآخرون : "دراسة اقتصادية للفاقد فى مرحلة تصنيع الخبز فى مصر"، مجلة البحوث الزراعية المصرية بمركز البحوث الزراعية، ١٩٩٢ .

(٢) علية عبد الرحمن الجندى : "اقتصاديات تصنيع القمح"، قسم الاقتصاد الزراعى، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بمشتهر – جامعة الزقازيق، فرع بنها، ١٩٩٥ .

(٣) حســـين حسن عزيز الدين زغلول : "كفاءة وفاعلية النظام التسويقى لبعض محاصيل الحبوب فى مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بمشتهر – جامعة الزقازيق، ١٩٩٨

٩١,٥% عن ١٩٨٢ يقدر قيمتها السنوية بنحو ١١٤ مليون جنيه. أما محصول الذرة الشامية فقد تغيرت الكمية من نحو ١٨١ ألف طن فى ١٩٨٢ إلى نحو ٢٥٥ ألف طن فى ١٩٩٥ .

كمـــا أوضـــحت الدراسة أن السبب الرئيسى لارتفاع نسبة الفاقد فى المحصول يرجع إلى انخفـــاض الكفـــاءة التخزينية للمحصول وخاصة فى مخازن وشون بنك التنمية والائتمان الـــزراعى نظـــراً لأن الجهة التى تقوم بتجميع وتخزين المحصول لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية . بالإضافة لاستخدام وسائل بدائية وغير متطورة فى عملية النقل والمناولة مما يؤدى إلى انخفـــاض كفاءة هذه العمليات. ومن ثم ، فإن الدراسة قد أوصت بالاهتمام بعمليات النقل والمناولة مما يؤدى إلى خفض نسبة الفاقد فى القمح والذرة الشامية بنسبة ٥٠%.

خامساً : الاستعراض المرجعى الخاص بعمليات تصنيع القمح

قام "ريحان"[١] بدراسة العلاقة بين أنواع المطاحن المختلفة بالجمهورية العربية المتحدة مـــن حيث السعة الإنتاجية وعددها . وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية بين كل مـــن مطـــاحن القطاعين العام والخاص وكذلك بين مطاحن القطاع الخاص وماكينات الطحين حيـــث أرجع ذلك إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية لمطاحن القطاع الخاص لدرجة يصعب معها وجـــود تـــنافس بين مطاحن القطاع الخاص ومطاحن القطاع العام أو ماكينات الطحين . أما بالنســـبة لـــلعلاقة التنافســـية بيـــن كل من مطاحن القطاع العام وماكينات الطحين فلم تثبت معنويتها الإحصائية.

وفى دراســـة لـــــ "عفيـــفى"[٢] . أوضحت النتائج أن العمليات التكنولوجية للصناعة الخـــبزية باعتبارها صناعة تحويلية تؤدى إلى إضافة منفعة شكلية ونقلية وزمانية للمدخلات اللازمـــة للصناعة وأن صناعة الخبز تمثل نسبة ضئيلة (لا تزيد عن ٠,٤%) كمصدر للدخل القـــومى . إذ تعتمد هذه الصناعة بصفة عامة على الإعانات التى تدفعها الدولة سواء بالنسبة

---

(١) محمد كامل إبراهيم ريحان : "دراسة تحليلية للموارد المستخدمة والناتجة فى صناعة طحن القمح فى الجمهورية العربية المتحدة"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة – جامعة عين شمس، ١٩٧١ .

(٢) وســـيمة مصـــطفى عفيفى : "اقتصاديات المنتجات النهائية لحبوب الخبز"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة – جامعة القاهرة، ١٩٧٤ .

الفاخـــر ثم وقف استيراده نهائياً خلال فترة زمنية لأنه من الأجدى اقتصادياً إنتاجه محلياً بدلاً من استيراده.

وقـــد أشـــار "عوف"[1] بأهمية مطاحن السلندرات والتى بلغت مستوى تكنولوجى بالغ الـــتقدم إذ يمكـــن عـــن طـــريقها التحكم الكامل فى عمليات الطحن والفصل الأمثل لمكونات الحـــبوب فـــلا يتسرب جزء من الدقيق إلى النخالة أو العكس وإنتاج دقيق على مستوى عالى مـــن الجودة بمواصفات مختلفة حسب الغرض المطلوب بالإضافة لما تمتاز به هذه المطاحن من قدرات إنتاجية عالية وعدم وجود فاقد فى الإنتاج وإمكانية فصل القمح والاستفادة منه فى صـــناعات عديـــدة فضـــلاً عن توفر شروط الأمن الصناعى والنظافة الصحية. كما أوردت الدراســـة أن توفير الدقيق الفاخر محلياً سوف يوفر ملايين الجنيهات التى يتم بها استيراده من الخـــارج، بالإضـــافة إلى توفير المخزون الاستراتيجى منه فى صورة قمح حيث يتميز القمح بـــتحمله للـــتخزين فـــترات أطـــول بكثير من الدقيق، كما أن إنتاج الدقيق الفاخر محلياً يتيح الاستفادة الكاملة من الطاقات للمطاحن بالإضافة للاستفادة من نواتج الطحن الثانوية "الزوائد" فى صناعة الأعلاف وغيرها.

وفى دراســـة أجـــراها "طنطاوى"[2] بهدف دراسة تأثير الأصناف المختلفة وعمليات الطحـــن ونســـب الاســـتخلاص وفـــترات التخمر وتأثير هذه العوامل المختلفة على الصفات الكيماوية والتكنولوجية لكل من الحبوب والدقيق والعجينة والخبز، تبين أنه لم يكن هناك فروق معـــنوية بيـــن الأصـــناف المختلفة (جيزة ١٥٧، جيزة ١٥٥، سخا ٦) فى البروتين والرماد والنشـــا . كمـــا تبين أن البروتين كان عالياً فى الخبز الناتج مع الصنف جيزة ١٥٧ عنه فى الأصـــناف الأخرى. كما كان لطحن الحجارة مع نسبة الاستخراج العالية بنسبة ٩٣,٣% أن أعـــطى خبزاً عالياً فى البروتين وكذلك فى الرماد وذلك بالنسبة لعوامل الجودة الكيماوية. أما بالنســـبة لعوامـــل الجـــودة التكنولوجية ، فقد تبين أن الرغيف الممتاز هو الرغيف الناتج من الصنف جيزة ١٥٧ طحن سلندرات استخراج ٧٢% فى زمن تخمر ١٢٠ دقيقة وكذلك الناتج

---

(١) شـــوقى محمـــد عـــوف وآخرون : "تداول الأقماح بجمهورية مصر العربية من استقبال وتخزين وطحن ونوعية الدقيق الغذائية"، مؤتمر الخبز العربى، القاهرة، يوليو، ١٩٨٨ .

(٢) محمد إبراهيم الطنطاوى (دكتور) : "دراسات على الخبز المصرى "الخبز البلدى" الناتج من بعض أصناف القمح"، مؤتمر الخبز العربى، أكاديمية البحث العلمى، ١٩٨٩ .

مـــن استخراج ٨٧,٥% فى زمن تخمر ١٨٠ دقيقة . بينما الصنف جيزة ١٥٥ فقد كان عدد الخبز المختار أكثر مما هو فى الصنف جيزة ١٥٧ ٠

وقـــد قـــام "خورشـــيد"[١] بدراســـة صناعة الخبز فى مصر من النواحى التكنولوجية والمشـــاكل التى تقابل هذه الصناعة .قد تبين من نتائج الدراسة أن رغيف الخبز يمد المستهلك المصـــرى بـــنحو ٧٠% مـــن احتياجاته من المواد النشوية والبروتينية وتزيد هذه النسبة فى الطـــبقات العماليـــة وخاصة فى الريف٠ كما اتضح ارتفاع معدلات استهلاك الخبز فى مصر بمعدلات تفوق معدلات الاستهلاك فى العالم وارتفاع نسبة فاقد الخبز فى المخابز الآلية٠

فى دراســـة أجـــراها "عبد الرحمن"[٢] أوضحت النتائج أن أنواع الخبز الرئيسية فى جمهوريـــة مصـــر العربية هى أربعة أنواع (الخبز البلدى – الأفرنجى – الشامى – الخاص الفاخر) وتدخل فى صناعة تلك الأنواع بعض أو كل المكونات التالية : الماء – الخميرة – الســـكر – الزيوت والدهون – الملح – الردة الناعمة – الدقيق – اللبن والجوامد ، وفقاً لنوع الخبز المصنع٠ وأن أنواع المخابز خمسة هى (المخابز البلدية – المحسنة – الآلية – نصف الآلية – الأفرنجية) موزعة فى أنحاء الجمهورية ، وفقاً لتعداد السكان فى كل منطقة، كما أن توزيـــع الدقيق على تلك المخابز يتم فى حصص شهرية ، وفقاً للسعة الإنتاجية لكل منها وأن إنتاج الخبز بأنواعه المختلفة يزداد عاماً بعد آخر. كما يزداد الاستهلاك الكلى والفردى للخبز بأنواعه٠

سادساً : الدراسات السابقة الخاصة بإدخال بدائل فى صناعة الخبز

فى دراســـة أجراها "حجازى"[٣] وآخرون عن تحضير رغيف خبز مخفض السعرات بهـــدف عمـــل عدة خلطات لتحضير رغيف خبز منخفض السعرات اعتماداً على زيادة نسبة الـــبروتين والألـيـــاف على حساب المواد النشوية فى الدقيق بما يتمشى مع مواصفات التوحيد

---

(١) أحمـــد خورشيد (دكتور) : "صناعة الخبز فى مصر من النواحى التكنولوجية والمشاكل التى تقابل هـــذه الصـــناعة واقـــتراحات حل هذه المشاكل"، مؤتمر الخبز العربى، أكاديمية البحث العلمى، ١٩٨٩ ٠

(٢) يوســـف محمـــد حمادة عبد الرحمن : "اقتصاديات صناعة الخبز فى جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة – جامعة الأزهر، ١٩٩٨ ٠

(٣) محمد إيهاب حجازى (دكتور)، وآخرون : "تحضير رغيف خبز منخفض السعرات"، مؤتمر الخبز العربى، أكاديمية البحث العلمى، ١٩٨٩ ٠

القياسى . وقد تبين من النتائج أن أنسب الخلطات التى ينخفض بها المحتوى السعرى والمواد الكـــربوهيدراتية هى التى تحتوى على الحمض بنسبة ١% حيث تعد نسبة الألياف والبروتين بها مقبولة ومطابقة لمواصفات الخبز منخفض السعرات حسب قراءات التوحيد القياسى.

فى دراسة أجراها "دومة"[١] عن تأثير إضافة كل من دقيق الأرز والبروتين المفصول من الأرز على خواص العجينة والخبز لدقيق القمح، بهدف التعرف على تأثير هذه الإضافات على خواص العجينة الطبيعية وعلى جودة الخبز الناتجين من دقيق القمح . فقد أظهرت النتائج أنه بإضافة دقيق الأرز إلى دقيق القمح بتركيز ١٥% عند صناعة الخبز أو بإضافة البروتين المفصـــول مـــن الأرز بنفس النسبة يعمل على رفع القيمة الغذائية دون حدوث أى تأثير سيئ عـــلى خواص الخبز الناتج. بالإضافة إلى أثرها فى تغطية جزء من الزيادة فى الاستهلاك المحلى من القمح.

فى دراســـة أخـــرى "لدومـــة"[٢] لمعـــرفة تأثيـــر إضافة دقيق الترمس على الصفات الـــريهولوجية للعجيـــنة وجودة الخبز الناتجين من دقيق القمح بهدف تدعيم الخبز بالبروتينات مـــن أجـــل رفـــع قيمته الغذائية . اتضح من النتائج أن إضافة دقيق الترمس إلى دقيق القمح بـــتركيز ١٠% يـــؤدى إلى تدعيـــم الخـــبز بالبروتيـــنات دون التأثير على كل من الصفات الريهولوجية للعجينة وجودة الخبز الناتج.

فى دراســـة قامت بها "العجرودى"[٣] عن إدخال بدائل جزئية لدقيق القمح فى صناعة الـــرغيف البلدى حيث تم استبدال نحو ٣٠% من دقيق القمح فى رغيف الخبز البلدى بخلطة مكونة من ١٠% دقيق الذرة الرفيعة، ١٠% من دقيق فول الصويا منزوع الدهن، ١٠% من دقيـــق الدخـــن ، وقـــد حصـــلت هذه الخلطة من حيث التركيب الكيماوى والصفات الطبيعية المـــرغوبة للمستهلك على أعلى الدرجات عند المستهلك المصرى مما شجع على دراسة هذه

---

(١) محمود بدوى دومه (دكتور) : "تأثير إضافة كل من دقيق الأرز والبروتين المفصول من الأرز على خواص العجينة والخبز لدقيق القمح"، مؤتمر الخبز العربى، أكاديمية البحث العلمى، ١٩٨٩ .

(٢) محمـــود بـــدوى دومة (دكتور) : "تأثير إضافة دقيق الترمس على الصفات الريهولوجية للعجينة وجودة الخبز الناتجين من دقيق القمح"، مؤتمر الخبز العربى، أكاديمية البحث العلمى، ١٩٨٩ .

(٣) بحوى مسعد العجرودى (دكتور) : "دراسة اقتصادية لإدخال بدائل جزئية للقمح فى صناعة الخبز البـــلدى فى مصر"، بحث منشور بالمجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد السادس، العدد الأول، مارس ١٩٩٦ .

الخلطة من الناحية الاقتصادية ومدى توافر مكوناتها بالسوق المحلى وآثارها الاقتصادية عند التطبيق.

سابعا : توجهات الدراسات السابقة

- اتفقت الدراسات الخاصة بإنتاج القمح فى زيادة الطاقة الإنتاجية القمحية وأن أهم العوامل تأثيرا على الإنتاج هى المساحة وأن السياسة السعرية للقمح قد شهدت قصورا فى بعض الفترات وفعالية فى البعض الآخر
- أوضحت الدراسات الخاصة باستهلاك القمح زيادة متوسط استهلاك الفرد فى الفترات الأخيرة وبالتالى انخفض الاكتفاء الذاتى وأكدت الدراسات على أن القمح من أهم سلع الواردات الزراعية فى مصر .
- أشارت الدراسات الخاصة بالفجوة القمحية أنه لتضييق الفجوة القمحية يجب تقليل الفاقد وتطبيق الأساليب التكنولوجية فى الإنتاج ، وأوضحت أن زيادة الفجوة ترجع إلى استخدام القمح كغذاء للحيوان ، وبينت ارتفاع الفاقد الإنتاجى التسويقي للأقماح المحلية عن الأقماح المستوردة ، وأن ارتفاع نسبة الفاقد يرجع إلى انخفاض الكفاءة التخزينية .
- أوضحت الدراسات المرتبطة بتصنيع القمح تكامل صناعة الخبز مع الطحن زصناعة الخميرة . ويمكن إدخال بدائل فى صناعة الخبز وذلك بعمل رغيف خبز منخفض السعرات اعتمادا على زيادة نسبة البروتين والألياف على حساب المواد النشوية بما يتمشى مع مواصفات التوحيد القياسي .

الخلطة من الناحية الاقتصادية ومدى توافر مكوناتها بالسوق المحلى وآثارها الاقتصادية عند التطبيق.

سابعا : توجهات الدراسات السابقة

- اتفقت الدراسات الخاصة بإنتاج القمح فى زيادة الطاقة الإنتاجية القمحية وأن أهم العوامل تأثيرا على الإنتاج هى المساحة وأن السياسة السعرية للقمح قد شهدت قصورا فى بعض الفترات وفعالية فى البعض الآخر
- أوضحت الدراسات الخاصة باستهلاك القمح زيادة متوسط استهلاك الفرد فى الفترات الأخيرة وبالتالى انخفض الاكتفاء الذاتى وأكدت الدراسات على أن القمح من أهم سلع الواردات الزراعية فى مصر .
- أشارت الدراسات الخاصة بالفجوة القمحية أنه لتضييق الفجوة القمحية يجب تقليل الفاقد وتطبيق الأساليب التكنولوجية فى الإنتاج ، وأوضحت أن زيادة الفجوة ترجع إلى استخدام القمح كغذاء للحيوان ، وبينت ارتفاع الفاقد الإنتاجى التسويقي للأقماح المحلية عن الأقماح المستوردة ، وأن ارتفاع نسبة الفاقد يرجع إلى انخفاض الكفاءة التخزينية .
- أوضحت الدراسات المرتبطة بتصنيع القمح تكامل صناعة الخبز مع الطحن زصناعة الخميرة . ويمكن إدخال بدائل فى صناعة الخبز وذلك بعمل رغيف خبز منخفض السعرات اعتمادا على زيادة نسبة البروتين والألياف على حساب المواد النشوية بما يتمشى مع مواصفات التوحيد القياسي .